مداخلة المحامي عمر زين

الامين العام لاتحاد المحامين العرب

في ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

لاقامة مجتمع معرفة مستدامة في المنطقة العربية

الاسكوا في بيروت ١٩-٢٠ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٢

تحية الحق ,

بد بادئ ذي بدء لابد ان اوضح الامرين التاليين منعاً لاي التباس اثناء اي نقاش وخاصة في الموضوع المطروح :

اولاً: نحن اليوم مجموعة مكونة من ممثلي جامعة الدول العربية , والاسكوا , وممثلي الوزارات العدل والاتصالات وسواها , اتحاد المحامين العرب ,قضاة ومحامين وممثلي بيوتات قانونية وخبراء في المعلوماتية القانونية والقضاء السيبراني , ممثلي مؤسسات دولية ما هو المطلوب منها قبل البدء بأي نقاش المطلوب هو تحديد وظيفة كل جهة تعمل, او يمكن ان تعمل, لانجاز تشريع سيبراني, للاستيفادة من نقل التجارب من الذين سبقونا خارج البلاد العربية خاصة لجهة تحضير البنية الواقعية القانونية و في التوجه نحو الموضوع المطلوب و في الصياغة وفي الضغط لاصدار التشريعات الملائمة كي لا نقع بالمحظور وتختلط الامور بعض الشيئ.

ثانياً: ان اتحاد المحامين العرب منظمة عربية عضو مراقب في جامعة الدول العربية والامم المتحدة ومجلس حقوق الانسان في جنيف وعضو مراقب في عدة منظمات اقليمية لا مجال لذكرها .

ونرى أن عقد هذه الندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لإقامة مجتمع معرفة مستدام في المنطقة العربية على ضوء تنفيذ مشروع " تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية " أمر مهم جداً، حيث أنّ المبادرة جيدة وضرورية، ونثمنها تثميناً عالياً, ونهنىء إدارة

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى رأسها الدكتور حيدر فريحات ومديرة المشروع الدكتورة نيبال إدلبي على الجهود المبذولة وعلى الإستعانة بالدكتور وسيم حرب المنارة القانونية العربية في هذا المجال.

وإنّ ما تمّ التوصل إليه من الإرشادات شكل لا شك قاعدة ضرورية لإقامة مجتمع المعرفة المستدام, وإنّنا نسجل اليوم الملاحظات التالية لجهة المتطلبات القانونية والتنظيمية.

أولاً : لا بدّ من إطلاق بيئة قانونية حول إرساء قواعد للتشريعات السيبرانية انطلاقاً من الارشادات تستهدف القضاة والمحامين والمتخصصين في وزارات العدل و الاتصالات العربية وسواها, والجهات المعنية ايضاً , وبخاصة اللجان القانونية المتخصصة في المجالس النيابية ولجان الادارة والعدل فيها باعتبار هؤلاء يشكلون النواة والاداة الرئيسية لإطلاق تشريعات سيبرانية تواكب تكنولوجيا العصر وتحمي أصحاب العلاقة. وهذا الأمر يتطلّب مشروعاً توجيهياً وتنظيمياً وتنفيذياً يمكن أن تتعاون بشأنه المعاهد القضائية العربية , وإتحاد المحامين العرب من خلال نقابات المحامين مع البيوتات القانونية المتخصصة.

ثانياً : إنّ الجدول الاحصائي الذي أطلعنا عليه من خلال هذه الندوة والمتعلق بالقوانين الثلاث (قانون المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني والتجارة الالكترونية) والذي تبين منه من أصدر ومن لم يصدر من الدول تشريعات سيبرانية بالخصوص يعطينا الحافز جميعاً وبخاصة نقابات المحامين لممارسة الضغط على الجهات المعنية لتوقير مثل هذه التشريعات والعمل على تكاملها وفق خطة متناسقة مع كل ذوي الشأن .

ثالثاً : نتمنى أن تحزم الأسكوا أمرها وتبدأ بتنفيذ مشروع تطوير الارشادات بالتعاون مع الجهات المعنية في الدول العربية وجامعة الدول العربية نظراً للفوائد العديدة حيث أنّ هذا المشروع يحمي المستهلك العربي الذي لم يتيسر له أن يكون ملمّاً وعلى معرفة ومدركاً بكل قضايا المعلوماتية والأنترنت.

رابعاً : إن اوراق العمل المقدمة كلها جديرة بالدراسة والمناقشة ويقتضي اخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ مشروع تطوير الارشاد وان ورقة العمل المقدمة من المحامي الدكتور يونس عرب ومن الدكتور محمد الالفي جديرة كل منهما بأن تناقش بندوة خاصة و ان تكون نتائجها وضع الخطة النظرية والعملية كمشروع جديد ومستقلّ حول تطبيق الارشادات في حال اقراره وللعمل على اطلاقه.

خامساً : إنّ إتحاد المحامين العرب يبدي إستعداده التام ويضع إمكانياته القانونية والعلمية لأن يكون شريكاً فاعلاً في بناء وتطبيق " مشروع تطوير وتطبيق الارشادات " بإعتباره أحد المعنيين الرئيسين في صياغة التشريعات والحفاظ على حقوق الناس.

سادساً: يجب محاولة العمل على وضع مصطلحات قانونية وفنية واحدة في التشريعات السيبرانية للبلاد العربية, وهذه مهمة الجميع وبخاصة الذين سوف يديرون لاحقاً بناء وتطبيق مشروع تطوير وتطبيق الارشادات وهذا الامر ضروري جداً كي لا نضيف مهمة جديدة عنوانها توحيد المصطلحات القانونية في التشريعات السيبرانية على مهمة الادارة القانونية في جامعة الدول العربية.

سابعاً: نكون جد شاكرين ان تصلنا من ادارة المشروع خلاصة او محضر او افكار تم تداولها في هذه الندوة.

شكراً على دعوتكم وشكراً على النتائج التي توصلتم إليها وعلى أمل التعاون الدائم بما فيه خير الإنسان العربي.